



تونس، 28 أبريل 2018

رسالة مفتوحة الى رئيس الحكومة

من

إئتلاف منظمات المجتمع المدني الداعمة لمسار العدالة الإنتقالية ولمواصلة هيئة الحقيقة والكرامة عملها طبق قرارها الذي أعلنت به مجلس نواب الشعب.

إلى

السيد رئيس الحكومة

على إثر ما تناقلته الصحف والمواقع الإخبارية من تصريحاتكم في جلسة الحوار مع الإتحاد الأوروبي المنعقدة ببروكسال بتاريخ 24 أبريل 2018 ومنها " إن البرلمان التونسي صوت بعدم التمديد في فترة عمل هيئة الحقيقة والكرامة ولم يصوت لإنهاء مسار العدالة الإنتقالية وإن العدالة الانتقالية على المسار الصحيح ."

فإنه يعبر لكم تبعا لما ذكرتموه على شديد إستغرابه من ملازمة الحكومة الصمت وعدم بيانها لموقفها مما دار بمجلس نواب الشعب بخصوص مسألة التمديد في مدة عمل هيئة الحقيقة والكرامة على إمتداد شهر من الجلستين العامتين المنعقدتين لمجلس نواب الشعب في 24 و 26 مارس 2018 و من إستعجال الإعلان على أول موقف من هذه المسألة الوطنية الهامة والتي تثير إنشغال الراي العام التونسي في الخارج أمام البرلمان الأوروبي.

كما يستغرب في السياق ذاته التغاضي في هذه التصريحات عن الأزمة الحادة التي أحدثتها تمرير ما سمي "بقرار" رفض التمديد لهيئة الحقيقة والكرامة بالإستعجال و بالقوة

رغم معارضة جزء هام من نواب المجلس له ممن إعتبروا الجلسةين المذكورتين باطلتين ولا عمل بما تمخض عنهما . وبالإضافة إلى ذلك فقد غيبتكم في تصريحاتكم الخروقات الجسيمة للدستور وللنظام الداخلي للمجلس (في الفصلين 109 و126) التي رافقت إنعقاد الجلسةين المذكورتين وصاحبت عملية التصويت على ما سمي " بقرار رفض التمديد".

يذكر سيادتكم من جهة أخرى بعدم أخذكم بعين الإعتبار قرار السلطة القضائية الملزم من خلال عدم النظر إلى قرار المحكمة الإدارية عدد 4102224 الصادر في 26 مارس 2018 وعدم ترتيب الآثار القانونية عليه . علما بأن قرار المحكمة أكد على أن قرار التمديد في مدة عمل هيئة الحقيقة والكرامة من صلاحيات الهيئة طبق الفص 18 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013 دون أن يعتبر ذلك القرار من صلاحيات المجلس إذ لا يمكن أن تكون صلاحية القرار في نفس الوقت من إختصاص الهيئة والمجلس وإن ترككم جانبا لكل هذه الحثيات يمثل مساسا بينا بمقومات دولة القانون والمؤسسات.

كما يذكركم بعدم أخذكم بعين الإعتبار في تبنيكم نتيجة تصويت موضوع منازعة جدية لموقف طيف عريض من منظمات المجتمع المدني ممن رافقت مسار الإنتقال الديمقراطي وساهمت بصفة فاعلة في حمايته من الإنحرافات والإنزلاقات الخطيرة و التي يَكُون الإنتلاف الذي يتوجه اليكم بهذه الرسالة جزءا هاما منها . ولا شك أنكم على علم بموقف الإنتلاف منذ 16 أبريل 2018 الداعم لمسار العدالة الانتقالية ومواصلة هيئة الحقيقة والكرامة لعملها طبق قرار التمديد التي إتخذته وأعلمت به مجلس نواب الشعب في الأجال و ذلك قبل توجيهكم إلى البرلمان الأوروبي في 24 افريل 2018.

يطلب من سيادتكم مراجعة هذه التصريحات وهذا الموقف أمام الرأي العام التونسي بإعتباره موقفا يتبنى عملية تصويت فاقدة للشرعية وللمشروعية ولا تعبر إلا عن رأي عدد قليل من نواب مجلس نواب الشعب لم ترق حتى إلى مستوى الأغلبية البسيطة المستوجبة في التصويت داخل الجلسات العامة.

يدعوكم أخيرا إلى العمل على تسهيل مهام الهيئة وعدم إيقاف نشاطها او عرقلة سيرها فيما تبقى من مدة عملها الى موفى ديسمبر 2018 طبق الإلتزام الذي عبر عنه مجلس الهيئة وبعدم المساس بقانون المحدث لها بإعتبارها أهم الية للعدالة الإنتقالية حتى تتمكن من إنجاز أعمالها التي شارفت على النهاية ومنها خاصة وأساسا صياغة تقريرها الختامي

ونشره وإحالة ملفات الانتهاكات الجسيمة على الدوائر القضائية المتخصصة ووضع توصياتها ومقترحاتها للإصلاح المؤسسي طبق ما يقضيه قانون إحداثها وطبق إلزام الدولة صلب الدستور بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية لتصفية تركة الانتهاكات والفساد والإستتداد بناء على كشف جدي للحقائق وقطع مع ممارسات الإفلات من العقاب من خلال وضع خطة حكومية لتحقيق هذا الإصلاح يباشر مجلس نواب الشعب مراقبة مدى الإلتزام بها وتحقيقها من أجل إصلاح شامل و حقيقتي وجبر ضرر الضحايا ورد الإعتبار و مصالحة فعلية دائمة.

الجمعيات الموقعة :

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

جمعية القضاة التونسيين

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الجمعية التونسية للمحامين الشبان

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب

البوصلة

مخبر الديمقراطية

شبكة دستورنا

الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية

خلق وإبداع من أجل التنمية والتشغيل

التحالف التونسي للكرامة ورد الاعتبار

لن ننساكم ، جمعية عائلات الشهداء وجرحى الثورة

جمعية الكرامة

جمعية العدالة و رد الاعتبار

جمعية انصاف قدماء العسكريين

الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية

أخصائيون نفسانيون العالم تونس
الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان
محامون بلا حدود
المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
جمعية المسيحيين لمناهضة التعذيب
فيديرالية التونسيين للمواطنة بالضيفتين
المركز الدولي للعدالة الانتقالية
الأورو- متوسطة للحقوق